بنك الشرق ش.م.س.
مجموعة البنك اللبناني الفرنسي

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية
لبنك الشرق شركة مساهمة مغفلة عامة
المنعقدة في 2017/4/26

بتمام الساعة الحادية عشر قبل الظهر من يوم الأربعاء الواقع في 26 نيسان من العام 2017 ، عقدت الهيئة العامة العادية لبنك الشرق شركة مساهمة مغفلة عامة اجتماعها في فندق فورسيزنز قاعة في دمشق، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد 150 و173 و176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها بإعلان على مرتين في صحيفتين يوميتين وفق الآتي:

- صحيفة تشرين عدد رقم 12906، تاريخ 2017/4/11
- صحيفة تشرين عدد رقم 12912، تاريخ 2017/4/18
- صحيفة الوطن عدد رقم 2626 ، تاريخ 2017/4/11
- صحيفة الوطن عدد رقم 2630، تاريخ 2017/4/18

تم التقيد بأحكام المادتين 179 و180 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة العادية الحاضرون وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك.

ترأس الاجتماع السيد ناجي شاوي بصفته رئيس مجلس الادارة.
عين كل من السيد هائل الحسيني والسيدة فدوى مردم بك مراقبين للتصويت من المساهمين.
كما عينت المحامية زينة سركيس كاتباً للجلسة.
حضر السيد احمد ياسين الحوري مدير مديرية الشركات والسيد محمد حسن مندوبا وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم 1/12/4089 /776 تاريخ 2017/4/13
وحضركل من الآنسة ريما القباني والآنسة رشا محمد والسيدة عبير أسعد والآنسة رزان ابراهيم مندوبي مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 16/3280/ص تاريخ 2017/4/25
كما حضر كل من السيدة دارين زرقة والسيد وائل يوسف مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم 278/ص – م تاريخ 2017/4/4

صورة طبق الأصل

ما حضرت السيدة ليلى السمان بصفتها ممثلاً شركة ديلويت أند توش (الشرق الاوسط) وتميمي والسمان مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة.
وحضر المدير العام السيد شربل فرام وعضو مجلس الإدارة التنفيذي السيد جمال منصور.
كما حضر أيضاً إنفاذاً لنص المادة 6/173 من قانون الشركات أعضاء مجلس إدارة البنك السيد ناجي شاوي رئيس مجلس الادارة والسيد مازن حمور و السيد نجيب الباكير البرازي، والسيد سليم الشلاح، والسيد جورج انطاكي ، والسيد هيثم عبد السلام. وتغيّب الأعضاء السادة وليد روفايل والياس النحاس لدواع السفر.

وأشار الرئيس أنه بسبب شغور منصب المراقب المصرفي الداخلي لدى بنك الشرق نتيجة تقدم العاملين بهذه الوظيفة بالاستقالة من المصرف مؤخراً، لن يحضر هذا الاجتماع مراقباً مصرفياً داخلياً تطبيقاً للتشريعات النافذة.

تم استعراض الصحف التي نشرت فيها الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة والميزانيات فتبين أن نشر الدعوة والميزانيات قد تم حسب الأصول والقانون.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع جلسة الهيئة العامة العادية، تبين أن النصاب القانوني قد اكتمل بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة نسبة وقدرها 66,13% من أسهم رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة للهيئة العامة العادية.

صادق رئيس الجلسة ومراقبي التصويت على ورقة الحضور لتبقى محفوظة نسخة منها لدى مجلس الإدارة.

وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون أعلن الرئيس قانونية الجلسة لتوافر الشروط اللازمة لانعقادها، كما أعلن المجتمعون تنازلهم عن حقهم بالتمسك بجميع الأمور الشكلية المتعلقة بالجلسة وبمهل الحضور والنشر وغيرها وأقروا صحة الدعوة ووافقوا عليها وتنازلوا عن كل حق أو دعوى ناشئة أو قد تنشأ فيما بعد بما يتعلق بهذا الخصوص.

افتتح الرئيس الجلسة وطرح على المجتمعين جدول الأعمال الذي يشتمل على الأمور التالية الواجب مناقشتها واتخاذ القرار فيها:

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2016 والى خطة العمل للسنة المالية المقبلة.
2. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2016.
3. مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.
4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.
5. اتخاذ القرار بخصوص توزيع الأرباح المحققة للعام 2016 بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.
6. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2016.
7. المصادقة على صرف تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2016 والبحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2017.
8. البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2016.
9. انتخاب مدقق الحسابات للعام 2017 وتحديد تعويضاته.
10. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة و التعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة 152 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.
11. إقرار عقد الدعم الفني بين بنك الشرق والشريك الاستراتيجي البنك اللبناني الفرنسي للعام 2017.

وباشرت الهيئة أعمالها وفق ما يلي:

1. <u>الاستماع الى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2016 والى خطة العمل للسنة المالية المقبلة:</u>

تلى رئيس الجلسة كلمة مجلس الإدارة وتم عرض تقرير مجلس الإدارة من قبل الادارة التنفيذية الممثلة بالمدير العام و الذي تضمن لمحة عن تطور أعمال البنك وفروعه والسلسلة الزمنية للأرباح والخسائر وميزانية المصرف نهاية العام 2016 بالاضافة الى أهم ميزات أنشطة المصرف في العام 2016. كما تضمن ملخص إجمالي عن أوضاع السوق المصرفية والأوضاع الاقتصادية والمصرفية في سورية وأثره على تطور نشاط المصارف بشكل عام والتحديات التي واجهتها المصارف خلال العام 2016. كما تضمن التقرير لمحة عن مجلس الإدارة وممثلي البنك، المزايا والتعويضات الممنوحة للمجلس، وعن مدى التزام المصرف بممارسات الحوكمة

ونشاط اللجان المشكلة واختصاصاتها ، والموارد البشرية في المصرف وخطة تدريبهم بالاضافة الى وصف للمخاطر التي تواجه المصرف وكيفية إدارتها. كما تضمن ملخص إجمالي عن الأوراق المالية المصدرة من قبل المصرف وحجم الاستثمار الرأسمالي بما فيها تطور حقوق المساهمين وقيمة سهم البنك خلال الأعوام 2012 – 2016 وحجم رأسمال المصرف الذي سبق وأن تم تسديده بالقطع الاجنبي عند التأسيس. كما تحدث عن الخطة المستقبلية والتي تضمن تأمين استمرارية المصرف وتحقيقه للأرباح والمحافظة على الموظفين والخبرات والاستفادة منها بتطوير الأداء كما بين التوقعات للعام المقبل 2017.

2. **<u>الاستماع الى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2016:</u>**

قامت السيدة ليلى السمان بصفتها ممثلاً عن شركة ديلويت أند توش (الشرق الاوسط) وتميمي والسمان مدقق حسابات البنك بعرض تفصيلي للتقرير السنوي والبيانات المالية وقد نوهت فيه حول مطابقة حسابات البنك للواقع وبأنها تمت وفق الأصول والقانون وبحسب المعايير الدولية.
وبينت تسجيل المصرف بنهاية السنة المالية الموقوفة تاريخ 2016/12/31 أرباحاً محققةً بلغت 1.520.184.199 ل.س (مليار وخمسمائة وعشرون مليون ومائة وأربعة وثمانون ألف ومائة وتسع وتسعون ليرة سورية) قبل اقتطاع الاحتياطيات وقبل احتساب ضريبة الدخل، وبعد اقتطاع الاحتياطات وضريبة الدخل، يسجل المصرف بنهاية الفترة المنتهية في 2016/12/31 أرباحاً صافية محققة بمبلغ إجمالي وقدره 843.090,821 ل.س. (ثمانمائة وثلاثة وأربعون مليون وتسعون ألف وثمانمائة وواحد وعشرون ليرة سورية).

وأشارت إلى أن المصرف قد سجل أيضاً، في نهاية الفترة 2016/12/31، أرباحاً غير محققة بلغت 4.586.780.977 ل.س (أربع مليارات وخمسمائة وست وثمانون مليون وسبعمائة وثمانون الف وتسعمائة وسبع وسبعون ليرة سورية) ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي غير خاضعة للضريبة أصولاً.

بحيث يسجل المصرف في 2016/12/31 أرباحاً إجمالية محققة وغير محققة بقيمة 5.733.908.638 ل.س. (خمس مليار وسبعمائة وثلاث وثلاثون مليون وتسعمائة وثمانية ألاف وستمائة وثماني وثلاثون ليرة سورية).

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

فدوى محمد منصور

3. **مناقشة تقريري مجلس الإدارة و مدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليها:**

جرت مناقشة تقرير مجلس الإدارة الموزع على المساهمين الحاضرين والحسابات الختامية للبنك وفق ما ورد في تقرير مدقق الحسابات فأبدى الحضور تفاؤلهم بعمل البنك في ظل الظروف الراهنة وأثنوا على جهود مجلس الإدارة والادارة التنفيذية ومدقق الحسابات ، كما تمنى المساهمون أن يتم التنسيق بين كافة المصارف لتحديد موعد اجتماعات الهيئة العامة السنوية بحيث لا يحدث تضارب في المواعيد.

4. **اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف:**

تمت مناقشة موضوع الاحتياطيات من قبل الهيئة العامة للمساهمين وفق اقتراح مجلس الإدارة بضرورة اقتطاع احتياطي قانوني بنسبة 10% من الأرباح المحققة قبل الضريبة المسجلة في بيان الدخل والبالغة 1.520.184.199 ل.س (مليار وخمسمائة وعشرون مليون ومائة واربعة وثمانون ألف ومائة وتسع وتسعون ليرة سورية) وفقاً لاحكام قانون الشركات أي بمبلغ وقدره 152.018.420 ل.س(مائة واثنان وخمسون مليون وثمانية عشر ألفاً وأربعمائة وعشرون ليرة سورية) كاحتياطي قانوني.

كما واقتطاع احتياطي خاص بنسبة 10% من الأرباح المحققة قبل الضريبة المسجلة في بيان الدخل والبالغة 1.520.184.199 ل.س (مليار وخمسمائة وعشرون مليون ومائة وأربعة وثمانون الف ومئة وتسع وتسعون ليرة سورية) وفقاً لاحكام قانون النقد الأساسي أي بمبلغ وقدره 152.018.420 ل.س. (مائة واثنان وخمسون مليون وثمانية عشر ألفاً وأربعمائة وعشرون ليرة سورية) كاحتياطي خاص.

5. **اتخاذ القرار بخصوص توزيع الأرباح المحققة للعام 2016 بناءً على اقتراح مجلس الإدارة:**

بيّن رئيس الجلسة بأن البيانات المالية للمصرف والموقوفة في 2016/12/31 أظهرت أرباحاً محققةً بلغت 1.520.184.199 ل.س (مليار وخمسمائة وعشرون مليون ومائة وأربعة وثمانون الف ومئة وتسع وتسعون ليرة سورية) قبل اقتطاع الاحتياطيات وقبل احتساب ضريبة الدخل، كما أظهرت أرباحاً غير محققة بلغت 4.586.780.977 ل.س (أربع مليارات وخمسمائة وست وثمانون مليون وسبعمائة وثمانون الف وتسعمائة وسبع وسبعون ليرة سورية) ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي.

وبالتالي يكون رصيد صافي الأرباح المحققة القابلة للتوزيع بعد تكوين الاحتياطي الخاص والقانوني واقتطاع الضريبة مبلغ وقدره 843.090.821 ل.س (ثمانمائة وثلاثة وأربعون مليون وتسعون الف وثمانمائة وواحد وعشرون ليرة سورية) وحيث انه سنداً لأحكام المادة 201 من قانون الشركات لا يجوز توزيع أي ربح على المساهمين إلاّ بعد تغطية الخسائر المدورة من سنوات سابقة، ونظراً لأن رصيد خسائر البنك المتراكمة حتى تاريخ 31 كانون الأول 2015 بلغت 831.207.146 ل.س. (ثمانمائة وواحد وثلاثون مليون ومئتان وسبعة الف ومئة وست وأربعون ليرة سورية)، لذلك يقترح مجلس الإدارة الموافقة على تدوير صافي الأرباح المحققة بهدف تغطية ما تبقى من رصيد من الخسائر المحققة والمتراكمة خلال السنوات السابقة.
وبالتالي تكون الأرباح المحققة والقابلة للتوزيع بعد إطفاء كامل الخسائر المتراكمة مبلغ وقدره 11.883.677 ل.س. (إحدى عشر مليون وثمانمائة وثلاثة وثمانون الف وستمائة وسبع وستون ليرة سورية) ويقترح مجلس الإدارة على الحاضرين عدم توزيعها، وتدويرها الى السنة القادمة.

أما في ما يعود للأرباح غير المحققة والمسجلة في بيان الدخل والبالغة 4.586.780.977 ل.س. (أربع مليارات وخمسمائة وست وثمانون مليون وسبعمائة وثمانون الف وتسعمائة وسبع وسبعون ليرة سورية)، والتي نتجت عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي نهاية العام 2016، فهي غير خاضعة للضريبة ولا تقبل التوزيع كونها أرباح غير محققة، وذلك طبقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 326/م ن/ ب 1 تاريخ 4 شباط 2008 والتعميم رقم 100/952 تاريخ 12 شباط 2009.

6. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2016:

أثنى رئيس الجلسة على عمل أعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنك والتزامهم بمهامهم الموكلة إليهم واقترح على الهيئة العامة للبنك إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وممثلي الشركة عن السنة المالية 2016 إبراءً عاماً شاملاً.

7. المصادقة على صرف تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2016 والبحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2017

أفاد رئيس الجلسة انه سبق واتخذت الهيئة العامة السابقة في اجتماعها المنعقد في 2016/4/28 قرارها بالموافقة على أن يخصص كل من أعضاء مجلس الإدارة بتعويض سنوي مقطوع بقيمة

خمسة ملايين ليرة سورية فقط لا غير لقاء عضويته في مجلس الإدارة وتوليه مهامه ومشاركته في اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة خلال العام 2016 متضمناً كافة المصاريف التي يتكبدها وبدلات الحضور و مصاريف السفر والاقامة التي يتكبدونها عن حضور اجتماعات مجلس الادارة و اجتماعات اللجان المنبثقة عنه سواء تمت هذه الاجتماعات في سورية او في لبنان، وتفويض مجلس الإدارة بصرفها.

وبيّن رئيس الجلسة بأن السيد الياس النحاس نائب رئيس مجلس الإدارة والسيد وليد روفايل عضو مجلس الإدارة قد تنازلا عن قبض أي تعويض مخصص لكل منهما عن العام 2016 ونشكر مبادرتهما.

وبالتالي سدد المجلس مبلغ خمس وثلاثين مليون ليرة سورية كتعويض مقطوع لاعضاء مجلس الادارة (باستثناء نائب رئيس مجلس الإدارة السيد الياس النحاس وعضو مجلس الإدارة السيد وليد روفايل اللذان تنازلا عن حقهما في قبض أي تعويض مخصص لهما عن العام 2016).

وطلب من الحاضرين إقرار صرف هذه المبالغ لأعضاء مجلس الادارة.

وعرض رئيس الجلسة على المساهمين الحاضرين الموافقة على الإبقاء على سياسة التعويضات لأعضاء المجلس للعام 2017 كما تم تنفيذها خلال العام 2016 وفق ما يلي:

- تخصيص كل من أعضاء المجلس تعويض سنوي مقطوع بقيمة خمسة ملايين ليرة سورية صافية لقاء توليه مهامه ومشاركته في اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة خلال العام 2017.

وطلب من الحاضرين تفويض مجلس الإدارة بصرف هذه التعويضات.

وأبدى اعضاء مجلس الإدارة عدم رغبتهم في الحصول على أي تعويضات أخرى غير ما ذكر أعلاه.

وطلب رئيس الجلسة من الهيئة العامة الموافقة على سياسة التعويضات المقترحة أعلاه للعام 2017.

8. **البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2016**

بين رئيس الجلسة بأنه سنداً لأحكام القانون والنظام الأساسي تقرر الهيئة العامة المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد هذه المكافآت على 5٪ من الأرباح الصافية.
وأضاف بأن أعضاء مجلس الإدارة لم يتقاضوا اي مكافآت عن العام 2016 ، وقد ابدو رغبتهم بعدم تقاضي أي مكافآت لقاء توليهم مهامهم في عضوية المجلس خلال العام المذكور.

9. **انتخاب مدقق حسابات للعام 2017 وتحديد تعويضاته:**

بين رئيس الجلسة للحاضرين بأن "شركة ديلويت اند توش (الشرق الأوسط) وتميمي والسمان" قامت بمهام مدقق الحسابات الخارجي لبنك الشرق منذ العام 2013، أي لأربع سنوات متتالية.
وبالتالي يتوجب تعيين مدقق حسابات آخر للعام 2017 التزاماً بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 3943، وعرض على الهيئة العامة توصية مجلس الإدارة بترشيح السيد فرزت العمادي ليكون مدققاً لحسابات البنك للعام 2017 لما له من خبرة في التدقيق المصرفي وفق المعايير المحاسبية السورية و الدولية المعتمدة وكونه مدرجاً في لائحة المحاسبين القانونيين المعتمدة من الجهات المعنية.
وتم فتح باب الترشح لانتخاب مدقق حسابات للبنك للسنة المالية 2017، و ترشيح السيد فرزت العمادي وحيث أنه لم يرشح غيره فقد تم انتخابه بالتزكية.
كما اقترح رئيس الجلسة على الحاضرين تفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه بالتوقيع على اتفاق خطي مع مدقق الحسابات وتحديد الأتعاب التي ستتوجب له وصرفها.

10. **الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة 152من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011:**

بيّن الرئيس أنه عملاً بأحكام المادة 152 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 بكافة فقراتها ، لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة ، كما لا يجوز أن يكون لهم أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع التي تعقد مع الشركة أو لحسابها إلا بترخيص سنوي من الهيئة العامة.
وبالتالي طلب من الهيئة العامة الترخيص للبنك اللبناني الفرنسي ممثلاً بكل من السادة وليد روفايل والياس النحاس وجمال الدين منصور، بالانفراد، بالتعاقد مع بنك الشرق، كما الموافقة على الترخيص للسادة وليد روفايل والياس النحاس وجمال الدين منصور بممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسونها في بنك الشرق، كونهم أعضاء مجلس إدارة بنك الشرق، ويمارسون

أعمال مصرفية لدى البنك اللبناني الفرنسي في لبنان وأعضاء مجلس إدارة في مصارف وشركات مجموعة البنك اللبناني الفرنسي وخارجها.

كما نوّه رئيس الجلسة بأنه لايوجد أية عقود مبرمة بين أي من أعضاء مجلس الإدارة والبنك فيما عدا عقد الدعم الفني المبرم مع الشريك الاستراتيجي البنك اللبناني الفرنسي عن العام 2016.

11. إقرار عقد الدعم الفني بين بنك الشرق والشريك الاستراتيجي البنك اللبناني الفرنسي للعام 2017:

أشار رئيس الجلسة الى أن الهيئة العامة السابقة اقرت تجديد عقد الدعم الفني بين بنك الشرق والشريك الاستراتيجي للعام 2016 وبنفس الشروط وتفويض مجلس الإدارة بالتوقيع على تجديد هذه الاتفاقية للعام 2016 والتوقيع على أي تعديل عليها والحصول على موافقة مصرف سورية المركزي عليها وعلى تجديدها وتحديد الأتعاب التي تترتب للشريك الاستراتيجي لقاء خدمات الدعم الفني.

وبيّن للحاضرين أن الإدارة ما زالت بانتظار استلام كتاب الموافقة على هذه الاتفاقية من قبل مصرف سورية المركزي ، كما بيّن بأن الهيئة العامة الماضية للبنك المنعقدة في 2016/4/28 قد تبلغت عدم رغبة إدارة البنك اللبناني الفرنسي بتحميل بنك الشرق في الوقت الحالي أية أتعاب عن عقد الدعم الفني وذلك عن العام 2016 باستثناء أن يتحمل بنك الشرق فقط التكاليف التالية:

- تكاليف سفر وإقامة خاصة بالموفدين من قبل البنك اللبناني الفرنسي المنتدبين للقيام بمهمات تحدد بموجب طلب من بنك الشرق.
- التكاليف الناتجة عن إصدار ومعالجة عمليات بنك الشرق الخاصة بالبطاقات الإلكترونية المصرفية بموجب فواتير مطالبة صادرة عن شركة Centre de Traitement Monetique (CTM)، والتي بلغت مبلغاً إجمالياً وقدره 13.513 دولار أميركي (ثلاثة عشر الف وخمسمائة وثلاثة عشر دولار امريكي لاغير) للعام 2016، وطلب من الهيئة العامة إقرار صرفه.

وبيّن رئيس الجلسة للحاضرين بأن مجلسي إدارة البنك اللبناني الفرنسي وبنك الشرق قد تباحثوا فيما بينهم بخصوص تجديد اتفاقية الدعم الفني للعام 2017، وقد ارتأوا بأن الكفاءات الحالية اسورية لدى بنك الشرق قادرة على القيام بمهامها في إدارة وتسيير البنك دون حاجة إلى تجديد

عقد الدعم الفني من قبل الشريك الاستراتيجي وأن السياسات المصرفية والمبادئ الأساسية التي تم اعتمادها خلال الفترة السابقة قد أثمرت بشكل جيد وملحوظ، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن البنك اللبناني الفرنسي قد اكد استعداده لتقديم أي مساعدة أو مشورة يطلبها بنك الشرق عند الحاجة.
وبالتالي طلب من الهيئة العامة الموافقة على عدم تجديد اتفاقية الدعم الفني للعام 2017.

أعيد التدقيق في النصاب القانوني للهيئة، فتبين أنه ما يزال متوافراً بحضور ,مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم يمثل نسبة وقدرها 66,13% من أسهم رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة. ولما لم يعد من أمور لبحثها، انتهت المناقشات واتخذت الهيئة القرارات التالية:

القرار الأول :
المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وعلى تقرير مدقق الحسابات وعلى الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2016 وفق ما جاء فيها.
صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثاني:
الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتشكيل الاحتياطيات التالية:
- اقتطاع احتياطي قانوني بنسبة 10% من الأرباح المحققة قبل الضريبة والمسجلة في بيان الدخل للسنة المالية المنتهية تاريخ 2016/12/31 بمبلغ وقدره 152.018.420 ل.س. (مائة واثنان وخمسون مليون وثمان عشر ألف وأربعمائة وعشرون ليرة سورية).

- اقتطاع احتياطي خاص بنسبة 10% من الأرباح المحققة قبل الضريبة والمسجلة في بيان الدخل للسنة المالية المنتهية تاريخ 2016/12/31 بمبلغ وقدره 152.018.420 ل.س. (مائة واثنان وخمسون مليون وثمان عشر ألف وأربعمائة وعشرون ليرة سورية)

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثالث:
تدوير رصيد صافي الأرباح المحققة القابلة للتوزيع بعد تكوين الاحتياطي الخاص والقانوني واقتطاع الضريبة بمبلغ 843.090.821 ل.س. (ثمانمائة وثلاثة وأربعون مليون وتسعون الف وثمانمائة وواحد وعشرون ليرة سورية) بهدف تغطية كامل رصيد الخسائر المدورة من سنوات

سابقة وتدوير ما يفيض عنه من ارباح قابلة للتوزيع بعد تغطية كامل الخسائر اي مبلغ وقدره 11.883.677 ل.س(إحدى عشر مليون وثمانمائة وثلاثة وثمانون الف وستمائة وسبع وستون ليرة سورية) للعام القادم ، وتدوير رصيد الأرباح غير المحققة والمسجلة في بيان الدخل والبالغة 4.586.780.977 ل.س(أربع مليارات وخمسمائة وست وثمانون مليون وسبعمائة وثمانون الف وتسعمائة وسبع وسبعون ليرة سورية) والتي نتجت عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي نهاية العام 2016، طبقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 326/م ن/ ب 1 تاريخ 4 شباط 2008 والتعميم رقم 100/52 تاريخ 12 شباط 2009، كونها أرباح غير محققة لا تقبل التوزيع.

وبالتالي تدوير إجمالي أرباح محققة وغير محققة نهاية العام 2016 بما مجموعه 4.598.664.652 ل.س. (أربع مليارات وخمسمائة وثمان وتسعون مليون وستمائة واربع وستون وستمائة واثنان وخمسون ليرة سورية)، فترتفع على أثرها حقوق المساهمين إلى مبلغٍ وقدره 14.288.344.079 ل.س. (أربعة عشر مليار ومئتان وثمان وثمانون مليون وثلاثمائة واربع وأربعون الف وتسع وسبعون ليرة سورية).

صدق القرار باجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الرابع:

إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وكذلك كافة ممثلي البنك عن كافة أعمالهم خلال السنة 2016 إبراءً عاماً شاملاً.

صدق القرار باجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الخامس:

أخذ العلم بتنازل السيد الياس النحاس نائب رئيس مجلس الإدارة والسيد وليد روفايل عضو مجلس الإدارة مشكورين عن قبض أي تعويض مخصص لهم عن العام 2016 والموافقة على صرف مبلغ اجمالي وقدره خمسة وثلاثون مليون ليرة سورية كتعويضات لباقي اعضاء مجلس الإدارة للعام 2016.

الموافقة على سياسة التعويضات لأعضاء مجلس الإدارة للعام 2017 وفق ما يلي:

وزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

- تخصيص كل من أعضاء المجلس تعويض سنوي مقطوع بقيمة خمسة ملايين ليرة سورية صافية لقاء توليه مهامه ومشاركته في اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة خلال العام 2017.

وتفويض مجلس الإدارة بصرفها.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السادس:

عدم صرف أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة لقاء عضويتهم في المجلس للعام 2016.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السابع:

انتخاب السيد فرزت العمادي مدققاً لحسابات البنك للسنة المالية 2017 لما له من خبرة جيدة وسمعة حسنة وكونه مدرجاً على لائحة المحاسبين القانونيين المعتمدة من الجهات المعنية وتفويض أعضاء مجلس الإدارة أو من يفوضونه بالتفاوض مع مدقق الحسابات المنتخب فيما يتعلق بأتعابه وتوقيع العقد معه.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثامن:

الترخيص للبنك اللبناني الفرنسي ممثلاً بكل من السادة وليد روفايل والياس النحاس وجمال الدين منصور، بالانفراد، بالتعاقد مع بنك الشرق والترخيص للسادة وليد روفايل والياس النحاس وجمال الدين منصور بممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسونها في بنك الشرق،عملاً بأحكام الفقرات 1 و2 و4 من المادة 152 من قانون الشركات.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار التاسع:

عدم صرف أتعاب للبنك اللبناني الفرنسي عن خدماته المقدمة خلال العام 2016 بناء على رغبته بعدم تقاضي أي أتعاب، والموافقة على صرف مبلغ وقدره 13.513 دولار أميركي (ثلاثة عشر الف وخمسمائة وثلاثة عشر دولار أميركي لاغير) لقاء التكاليف المترتبة عن التكاليف الناتجة عن إصدار ومعالجة عمليات بنك الشرق الخاصة بالبطاقات الإلكترونية المصرفية

فؤاد محمد منصور

بموجب فواتير مطالبة صادرة عن شركة Centre de Traitement Monetique (CTM)، والتي يملكها البنك اللبناني الفرنسي بنسبة 50%.

اتخاذ القرار بعدم تجديد عقد الدعم الفني مع البنك للبناني الفرنسي للعام 2017.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

أعلِن ختام الجلسة في الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في السادس والعشرين من شهر نيسان لعام ألفان وسبعة عشر، وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً لتودع نسخة منه في سجل الهيئات العامة للبنك ونسخة لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أصولاً.

مندوبي الوزارة	مراقبي التصويت	كاتب الجلسة	رئيس الجلسة

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك - دائرة الشركات

٢٧ نيسان ٢٠١٧

صورة طبق الأصل